

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في مصر لعام 2015

ملخص تنفيذي

يصف دستور 2014 حرية المعتقدات على أنها "مطلقة" ويكفل فقط لأتباع الإسلام والمسيحية واليهودية الحق في ممارسة شعائر أديانهم بحرية فضلاً عن بناء أماكن العبادة الخاصة بهم. لا تعترف الحكومة بالتحول من الإسلام من قبل المواطنين المولودين مسلمين إلى أي ديانة أخرى، وتقرض عقوبات قانونية على تحول المواطنين الذين ولدوا مسلمين. وفي حين لا يوجد حظر قانوني على الجهود المبذولة لتبشير المسلمين، تستخدم الحكومة الحظر الذي يفرضه قانون العقوبات على "ازدراء الأديان" لمحاكمة هؤلاء الذين يبشرون علناً، وغالباً ما تتبنى تفسيراً فضفاضاً للازدراء، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. يحدد الدستور الإسلام بأنه دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. فهو يتطلب تمرير البرلمان قانوناً بشأن بناء وترميم الكنائس المسيحية وينص على إنشاء لجنة مناهضة للتمييز، وهما ما لم يتم الانتهاء منهما بحلول نهاية العام. وفشلت الحكومة في الرد على أو منع العنف الطائفي في بعض الحالات، في مناطق معينة خارج المدن الكبرى، وفقاً لدعاة الحقوق. شارك مسؤولون حكوميون في كثير من الأحيان في "جلسات المصالحة" غير الرسمية للتصدي لحوادث العنف الطائفي والتوتر، قائلين إن مثل هذه الجلسات منعت المزيد من العنف. ومع ذلك، أدت هذه الجلسات بشكل منتظم إلى نتائج غير مواتية للأطراف الأقلية، وحالت دون اللجوء للنظام القضائي في معظم الحالات، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. وذكرت بعض الأقليات الدينية زيادة في المضايقات من قبل الجهات الحكومية بالمقارنة مع العام الماضي. واستخدمت بعض الجهات الحكومية خطاباً معادياً للشيعنة، والبهائية، والملحدين، وأخفقت الحكومة بانتظام في إدانة التعليقات المعادية للسامية. تضمنت إجراءات الرئيس عبد الفتاح السيسي - التي يعتبرها زعماء مسيحيون إشارات إيجابية بأن المسيحيين هم أعضاء كاملو العضوية في المجتمع المصري - دعوات للأئمة والعلماء لتعزيز التعاليم الإسلامية السمحاء، كما تضمنت زيارة إلى الكاتدرائية القبطية الأرثوذكسية الرئيسية عشية عيد الميلاد في أعقاب ذبح 20 من الأقباط المصريين في ليبيا بيد جماعة تابعة لتنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام). واستجابت الحكومة والمؤسسات الدينية لدعوة السيسي للتسامح من خلال بذل بعض الجهود للحد من خطاب تكريس الطائفية أو العنف. وقد أكمل الجيش، على حساب الحكومة، إعادة بناء 26 من 78 من الكنائس والممتلكات المسيحية الأخرى التي أحرقت من قبل الغوغاء التي يقودها إسلاميون بعد الإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين في عام 2013.

وظلت الأقليات الدينية تواجه تهديدات كبيرة من العنف الطائفي وفقاً لجماعات دينية وجماعات معنية بحقوق الإنسان. وأفادت تقارير بأن أسرة مسلمة قتلت واحدة من أفرادها لتحويلها المزعوم إلى المسيحية. وغالباً ما واجه الأفراد الذين اتهموا بازدراء الدين تعصباً اجتماعياً، وفي بعض الحالات،

EGYPT

العنف. وحدثت مقاومة مجتمعية لبناء وترميم الكنائس، بما في ذلك في العور حيث كان الرئيس السيسي قد وافق علناً على بناء كنيسة تكريماً للـ 20 من الأقباط المصريين الذين قتلوا في ليبيا. وشملت التصرفات المجتمعية المعادية للسامية تدنيس مقبرة يهودية. وتواصل خطاب الكراهية ضد الأقليات الدينية.

وأكد رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية الأمريكي والسفير وغيرهم من كبار مسؤولي الإدارة أهمية تعزيز الحرية الدينية ومسؤولية الحكومة في احترام حقوق جميع المواطنين، بصرف النظر عن الدين. وخلال زيارة في نوفمبر/تشرين الثاني، ذكر علناً السفير المتجول للحرية الدينية الدولية معارضة الحكومة الأمريكية لقوانين التجديف (الازدراء)، ودعا إلى إلغائها على نحو شامل. وفي لقاءات مع مسؤولين حكوميين وقادة المجتمع المدني في القاهرة، شدد على التزام الولايات المتحدة بالحرية الدينية وأثار مع الحكومة قضايا تشكل مصدر قلق خاص. مولت الحكومة الأمريكية مشاريع وبرامج تبادل لتعزيز التسامح الديني والحوار بين الأديان. وبحث موظفو السفارة بانتظام مسائل الحرية الدينية مع ممثلي مجموعة واسعة من الجماعات الدينية والمدافعين عن الحقوق.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 88,4 مليون نسمة (تقديرات يوليو تموز 2015). وتفيد معظم التقارير الإعلامية أن ما يقرب من 90 بالمائة من السكان هم من المسلمين السنة، وحوالي 10 بالمائة من المسيحيين (تتراوح التقديرات ما بين 5 في المائة إلى 15 في المائة). ووفقاً لزعماء مسيحيين هناك ما يقرب من 90 في المائة من المسيحيين ممن ينتمون إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. يشكل أتباع الطوائف المسيحية الأخرى أقل من 2 بالمائة من مجمل عدد السكان، ويشمل هذا أتباع الكنيسة الرسولية الأرمنية والكنيسة الكاثوليكية (الأرمنية، والكلدانية، والملكية والمارونية واليونانية، والرومانية، والسريانية)، والكنيسة الأرثوذكسية (اليونانية والسريانية)، والأنجليكانية/الأسقفية والكنائس البروتستانتية، التي يتراوح عدد أعضاء كل منها ما بين عدة آلاف ومئات الآلاف. وتشمل الطائفة البروتستانتية المشيخية، والمعمدانية والأخوة، والأخوة [البليموث]، والأدفنتست السبتيين ونهضة القداسة والإيمان وكنيسة الله والمثال المسيحي والكنسية الرسولية، والنعمة، والكنسية الخمسينية، والنعمة الرسولية، وكنيسة المسيح والكرازة بالإنجيل وكنيسة الرسالة الهولندية. يقيم المسيحيون في كل أنحاء البلد، رغم أن نسبتهم أعلى في مصر العليا [المعروفة بالصعيد] وفي بعض أحياء القاهرة والإسكندرية، وفقاً لجماعات دينية ومجموعات معنية بحقوق الإنسان.

EGYPT

تتراوح التقديرات بشأن عدد المسلمين الشيعة بين 800,000 إلى مليوني نسمة، وفقاً للمجتمع المدني وتقارير وسائل الإعلام. وهناك أيضاً مجموعات صغيرة من المسلمين القرآنيين والأحمديين.

وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن تعداد الملحدون يقدر بأربعة ملايين على الأكثر، رغم أن بعض التقديرات الأخرى ترى أن أعدادهم لا تتعدى بضعة آلاف.

من الصعب تحديد أعداد اليهود بدقة، ولكن يعتقد ألا يتعدى عددهم 30 شخصاً، وفقاً لأحد أفراد الجالية. هناك 1,000 إلى 1,500 من شهود يهوه وما بين 2000 إلى 3000 من البهائيين، وفقاً لتقديرات وسائل الإعلام.

وهناك العديد من الأجانب المقيمين التابعين لمختلف الجماعات الدينية، بما فيها الروم الكاثوليك، والبروتستانت، وأعضاء كنيسة يسوع المسيح لقديسي اليوم الأخير (المورمون). وهناك أيضاً عدد صغير من جماعة البهرة الداووديين (فرع من الشيعة الإسماعيلية) الذين يبلغ عددهم نحو 660، ويتألفون في معظمه من الرعايا الهنود، وفقاً لأحد أفراد الجماعة.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ويحدد الدستور الإسلام بأنه دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويصف الدستور حرية المعتقدات على أنها حرية مطلقة؛ إلا أنه يحد الحرية بممارسة الشعائر الدينية ويجعلها قاصرة على أتباع الديانة الإسلامية، والمسيحية، واليهودية، حيث يتم الإشارة إليها على أنها "الديانات السماوية".

في حين أنه لا الدستور ولا القوانين المدنية أو الجزائية تحظر جهود تبشير المسلمين، وفقاً لحكم صادر عن محكمة في عام 2008 قامت بتمحيص النص الدستوري للحرية الدينية، يعتبر التحول عن الإسلام ردة وهو أمر محظور وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وأعقب هذا الحكم حكم ثانٍ في 2008 يجيز التحول من الإسلام للأفراد الذين لم يولدوا مسلمين ولكن تحولوا لاحقاً إلى الإسلام. في تلك الحالات حيث يقوم المسلمون الذين لم يولدوا مسلمين بالتحول عن الإسلام، فإن أولادهم القصر، وفي بعض الحالات أولادهم الكبار الذين كانوا قاصرين عند تحول والديهم، يبقوا مصنفيين كمسلمين.

EGYPT

ووفقاً لنصوص الشريعة، يتعين على الرجل غير المسلم اعتناق الإسلام كي يستطيع الاقتران بامرأة مسلمة، مع أنه لا يُشترط اعتناق المرأة غير المسلمة الإسلام كي تتمكن من الاقتران برجل مسلم. بيد أن المرأة غير المسلمة التي تتحول إلى الإسلام يتعين عليها تطليق زوجها إذا لم يكن مسلماً ولم يكن راغباً في التحول إلى الإسلام. في هذه الحالة تؤول حضانة الأطفال إلى الأم.

وفقاً للمادة 98 (و) من قانون العقوبات فإن استخدام الدين لترويج الأفكار المتطرفة بغرض التحريض على الفتنة، وازدراء أي من "الأديان السماوية"، والإضرار بالوحدة الوطنية يعاقب عليها بالسجن لفترات تتراوح بين 6 شهور إلى خمس سنوات.

يحق للطوائف المسيحية والإسلامية واليهودية أن تطلب من الحكومة الاعتراف الرسمي بها، الأمر الذي يعطي تلك الطوائف الحق في أن يكون لها قوانينها الدينية التي تحكم شؤونها، وممارسة شعائرها الدينية وتأسيس دور العبادة. كما يجب على أية جماعة دينية ترغب في الحصول على اعتراف رسمي بها أن تقدم طلباً إلى قسم الشؤون الدينية في وزارة الداخلية. ويقرر القسم آنذاك ما إذا كانت الجماعة تشكل تهديداً للوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي. وكجزء من هذا القرار، يستشير القسم المؤسسات الدينية الرئيسية، بما في ذلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والأزهر الذي هو المؤسسة الأولى في البلاد للتربية الإسلامية. ثم يحال هذا التسجيل إلى رئيس الدولة لاتخاذ قرار بشأنه.

لا يعترف القانون بالدين البهائي أو شرائعه الدينية، ويحظر المؤسسات البهائية وأنشطتها الطائفية. ويحظر مرسوم رئاسي جميع أنشطة شهود يهوه.

وتمتلك الحكومة سلطة تعيين ومراقبة الأئمة الذين يقودون الصلاة في المساجد المرخصة، وتدفع رواتبهم. ووفقاً للقانون فإن العقوبات هي أكثر صرامة لمن يلقي عظة بدون تصريح، بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى عام و/أو دفع غرامة تصل إلى 50,000 جنيه مصري (6,390 دولار) لإلقاء خطبة أو إعطاء دروس دينية بدون ترخيص من وزارة الأوقاف أو الأزهر. وتُضاعف العقوبة لمن تتكرر مخالفتهم. ولدى مفتشي وزارة الأوقاف أيضاً السلطة القضائية لاعتقال الأئمة الذين يخالفون هذا القانون. وهناك مرسوم يحظر على الأئمة الذين بدون ترخيص إلقاء العظات في أي مسجد، كما يمنع إقامة صلاة الجمعة في الجوامع التي تقل مساحتها عن 80 متراً مربعاً (861 قدماً مربعاً)، كما يحظر على الجوامع غير المرخصة إقامة شعائر صلاة الجمعة، ويتطلب التزام خطب صلاة الجمعة بالتوجيهات الحكومية.

EGYPT

تحظر وزارة التربية والتعليم ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية، لكنها تسمح به في المرحلتين المتوسطة والثانوية بناء على طلب خطي من أحد والدي الفتاة. وتحظر جامعة القاهرة، التي تقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي، أساتذات في مجالات معينة من ارتداء النقاب.

ولدى رئيس الوزراء السلطة لوقف تداول الكتب التي "تهين الدين". ويجوز للوزارات الحصول على أمر من المحكمة لحظر أو مصادرة كتب أو أعمال فنية. كما يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر أمراً بحظر أعمال يرى أنها مسيئة للأخلاق العامة أو تضر بالدين أو يحتمل أن تسبب خرقاً للسلم الاجتماعي. ويتمتع مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بالسلطة القانونية لمراقبة ومصادرة أية مطبوعات تتناول القرآن والحديث، ومصادرة مطبوعات وشرائط وخطابات ومواد فنية تعتبر مخالفة للشريعة.

يكفل الدستور الحق في تأسيس دور عبادة فقط لـ "الأديان السماوية" الثلاثة.

ووفقاً للقانون، يتعين على رئيس الجمهورية إصدار مرسوم يصرح بموجبه ببناء كنائس جديدة، في حين يقوم مكتب السلطة المحلية ذات الشأن بالموافقة على عمليات الترميم والإصلاح. ويحدد مرسوم صادر من وزارة الداخلية 10 شروط يجب على الحكومة النظر فيها قبل الترخيص بالبناء، بما في ذلك أن تكون الكنيسة على مسافة لا تقل عن 100 متراً (340) قدماً من أي جامع قائم، وأنه يتعين على الجماعات المسيحية في الأحياء ذات الأغلبية المسلمة أن تحصل على موافقة محلية قبل رفع الطلب إلى رئيس البلاد للترخيص ببناء كنيسة جديدة. ووفقاً للقانون، توافق وزارة الأوقاف على تصاريح بناء المساجد. يجب ألا تقل المسافة التي تفصل مسجداً جديداً عن مسجد قائم عن 500 متر (1640 قدم)، وفقاً لقانون بناء المساجد.

ويجب على الطلاب المسلمين في المدارس الحكومية دراسة مواد عن "مبادئ الإسلام"، ويجب على الطلاب المسيحيين دراسة مواد عن "مبادئ المسيحية"، في جميع الصفوف. أما الطلاب الذين لا ينتمون لا إلى الإسلام ولا إلى المسيحية، فعليهم انتقاء إحدى هاتين المادتين؛ ولا يجوز لهم الإمتناع عن دراسة هذا الموضوع أو تغيير المادة من دين لآخر.

وينص الدستور على أن الأزهر هو "السلطة الرئيسية في الفقه والشؤون الإسلامية". كما ينص الدستور على أن القوانين الدينية الخاصة باليهود والمسيحيين تشكل الأساس للتشريعات التي تحكم الأحوال الشخصية، والشؤون الدينية، واختيار القادة الروحيين.

EGYPT

وينص الدستور على المساواة أمام القانون بغض النظر عن ديانة الفرد. كما ينص أيضا على أن التمييز والتحريض على الكراهية هي جريمة يعاقب عليها القانون.

يجرم قانون العقوبات التمييز على أساس الدين ويعرفه بأنه يشمل "أي عمل، أو امتناع عن عمل، من شأنه أن يؤدي إلى التمييز بين الناس أو ضد طائفة من الطوائف بسبب الجنس [النوع الاجتماعي] أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."

وتعترف الحكومة فقط بزيجات المسيحيين واليهود والمسلمين. وبما أن الدولة لا تعترف بالزواج البهائي فالبهائيون المتزوجون محرومون من الحقوق القانونية التي يتمتع بها المتزوجون، بما في ذلك تلك الحقوق المتعلقة بالإرث، والطلاق، ومنح شريك الحياة الأجنبي حق الإقامة الدائمة.

وينص القانون على أن الزوجين يجب أن ينتميا إلى نفس الطائفة الدينية كي تطبق المحاكم قوانينها الدينية. في الحالات التي يكون فيها أحد الزوجين مسلماً والآخر عضواً في دين مختلف، أو يكون كلاهما مسيحيين ولكن ينتميان لجماعتين دينيتين مختلفتين داخل المسيحية، فإن المحاكم تطبق الشريعة. ويظل جميع المواطنين خاضعين للشريعة في شؤون الإرث. لا يجوز لأحد أن يتبنى طفلاً مصرياً، لأن الشريعة تحظر هذه الممارسة.

ووفقاً للدستور، فإن الإسلام، والمسيحية، واليهودية هي الديانات الثلاث الوحيدة التي يمكن الإشارة إليها في الخانة المخصصة للديانة على بطاقات الهوية الوطنية. بموجب قرار صادر عن وزارة الداخلية، وعملاً بأمر من إحدى المحاكم، يجوز للمسؤولين إدخال "شرطة" في هذه الخانة بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إلى العقيدة البهائية.

ووفقاً لقانون صادر عن مجلس النواب، يجب انتخاب ما لا يقل عن 24 مسيحياً من مجموع 120 عضواً يتم انتخابهم كأعضاء في قوائم الحزب في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد المصادقة على الدستور في عام 2014.

المجلس الوطني شبه الحكومي لحقوق الإنسان مكلف بتعزيز الحماية، وزيادة الوعي، وضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحرية الدينية. وهو مكلف أيضاً بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيقها. تتضمن المهام المناطة بالمجلس التحقيق في التقارير الخاصة بالإدعاءات المتعلقة بمخالفات الحرية الدينية.

EGYPT

ينص الدستور على أن تقوم الدولة بالقضاء على جميع أشكال التمييز من خلال لجنة مستقلة يضعها البرلمان. كما ينص الدستور الذي تمت الموافقة عليه باستفتاء في عام 2014، على أنه خلال الفترة التشريعية الأولى بعد سريان مفعول الدستور، يجب على البرلمان إصدار قانون لتسهيل بناء وترميم الكنائس المسيحية. بدأ البرلمان مهامه في ديسمبر/كانون الأول لكنه لم يصدر أية قوانين بحلول نهاية العام.

ممارسات الحكومة

فشلت الحكومة على نحو متكرر في منع أو التحقيق في أو مقاضاة جرائم استهدفت أفراداً من الأقليات الدينية، الأمر الذي غدى مناخاً من الإفلات من العقاب، وفقاً لمنظمة حقوقية محلية بارزة. ووفقاً لمصادر في المجتمع المسيحي، فشلت الحكومة في حماية المسيحيين المستهدفين للاختطاف والابتزاز، كما وردت تقارير تفيد بأن مسؤولي الأمن والشرطة فشلوا أحياناً في الاستجابة لتلك الجرائم، خصوصاً في صعيد مصر. واصل ممثلو الحكومة المشاركة في وأحياناً عقد "جلسات المصالحة" غير الرسمية للتصدي لحوادث العنف الطائفي والتوتر، والتي اعتمدت في معظم الأحيان نتائج لصالح أعضاء المجتمع الإسلامي الذين يشكلون الأغلبية، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. وزادت الحكومة ملاحقاتها القضائية للأشخاص لازدراء الأديان، وفقاً لإحصاءات جمعتها جماعة حقوقية بارزة. وحكم على المضيف التلفزيوني اسلام البحيري بالسجن لمدة سنة واحدة لازدراء الدين بعد أن انتقد بعض عناصر النصوص الإسلامية، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. واحتجرت الحكومة ببشوي أرميا بولس، الذي تحول عن الإسلام إلى المسيحية، في سجن بانتظار المحاكمة دون تهمة، لفترة تتجاوز السنة أشهر وهي الحد القانوني للجنح. وواصلت الحكومة حظر الذين ولدوا مسلمين من التحول عن الإسلام. وذكرت بعض الأقليات الدينية زيادة في المضايقات الحكومية. وقام بعض المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مسؤولون في الأزهر، بدم الشيعية والملحدين. ولم تقم الحكومة بإدانة الخطب المعادية للسامية. ومع ذلك، فقد اعتبر المسيحيون أفعال وبيانات الرئيس السيسي رسائل إيجابية بأن المسيحيين هم أعضاء كاملو العضوية في المجتمع.

وأخفقت الشرطة في اتخاذ إجراءات لمواجهة إيذاء المسيحيين في صعيد مصر الذين تم استهدافهم بشكل غير متناسب للخطف والابتزاز، وفقاً لنشطاء حقوق الإنسان وزعماء مسيحيين، وإن كانت هناك بعض التقارير عن نجاح الشرطة بتأمين الإفراج عن مخطوفين مسيحيين. في نوفمبر/تشرين الثاني أفادت منظمة محلية لحقوق الإنسان أن مجهولين خطفوا رجلاً مسيحياً من المناخ، بمحافظة قنا، واحتجزوه لمدة ثلاثة أيام، وعذبوه، وحاولوا إرغامه على اعتناق الإسلام. ودفعت أسرة الرجل للخاطفين 50,000 جنيه مصري (6390 دولار)، وتم الإفراج عن الرجل. وقالت منظمة محلية

EGYPT

لحقوق الإنسان أن الشرطة المحلية لم تتحرك في هذه القضية، وعلى نطاق أوسع لم تتحرك في مواجهة عمليات خطف المسيحيين في أجزاء من محافظة قنا.

في 8 أغسطس/آب، استطاعت الشرطة تأمين الإفراج عن أربعة مسيحيين خطفوا في سمالوط، بالمنيا بعد يوم من اختطافهم. وأحبطت الشرطة محاولة اختطاف مسيحي في 26 يناير/ كانون الثاني في تيما، سوهاج، وألقت القبض على ثلاثة كانوا ينوون القيام بعملية اختطاف. في مايو/أيار قامت الشرطة بتأمين إطلاق سراح طفل مسيحي يبلغ من العمر ثماني سنوات بعد ان احتجزة الخاطفون لمدة 17 يوماً في نجع حمادي، بقنا.

ووفقاً لمنظمة حقوقية مدنية، لم تتحرك الشرطة في سمالوط، المنيا، لدى تلقيها شكاوى من عائلة مسيحية عندما خُطف ابنها البالغ من العمر 5 سنوات في 21 أكتوبر/ تشرين الأول وفشلت في ملاحقة الخاطفين. وأفرج الخاطفون عن الطفل بعد ان دفعت عائلته 45,000 جنيه مصري (5625 دولار).

في 13 يونيو/حزيران، حكمت محكمة جنايات الجيزة على 23 متهما لمدة 14 عاماً في السجن بتهمة قتل أربعة من الشيعة، في يونيو/حزيران 2013، بينهم رجل الدين الشيعي البارز حسن شحاتة، في قرية زاوية أبو مسلم في الجيزة. وقررت المحكمة أن المشتبه بهم مذنبون بقتل أربعة أفراد والشروع في قتل 13 آخرين. وبرأت المحكمة أيضاً ثمانية متهمين من التهم الموجهة إليهم. وقعت عمليات القتل في خضم أعمال العنف التي اندلعت في عام 2013 بعد أشهر من ازدياد الشيعة من قبل دعاة سلفيين والإخوان المسلمين الذين كانوا آنذاك في سدة الحكم، وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان. ولم تتم محاكمة أحد بتهمة التحريض على العنف ضد الضحايا والمجتمع، وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان نفسها.

طبقت الحكومة على نطاق واسع المادة 98 (و) من قانون العقوبات لمحاكمة الأفراد الذين زُعم بأن أقوالهم أو أفعالهم انطوت على تجديف، أو إساءة للدين، أو إهانة للنبي محمد أو شخصيات دينية أخرى. وحقق المدعون العامون الحكوميون في الشكاوى الجنائية المقدمة من قبل المواطنين بخصوص هذه التهم، مما أدى إلى مقاضاة ما لا يقل عن 20 شخصاً وإدانة ثمانية أشخاص على الأقل خلال العام. وكان عدد الحالات التي تمت مقاضاتها أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، وفقاً لمنظمة محلية لحقوق الإنسان.

وواصل المسؤولون الحكوميون رعاية "جلسات المصالحة" بعد الهجمات الطائفية والعنف الطائفي، بدلاً من مقاضاة مرتكبي الجرائم. وحالت جلسات المصالحة هذه دون اللجوء إلى النظام القضائي لأنه

EGYPT

في معظم الحالات، يتفق الطرفان على إسقاط جميع التهم الرسمية والدعاوى المنصوص عليها بموجب شروط الجلسة.

على سبيل المثال، في أبريل/نيسان قدم أحد السكان المصريين من قرية الناصرية في محافظة المنيا شكوى للشرطة يتهم فيها أربعة من طلاب الثانوية المسيحيين ومعلمهم، جاد يوسف يونان، بازدراء الإسلام في شريط فيديو قيل أن الطلاب كانوا يتظاهرون بالصلاة وفقاً للصلوات الإسلامية ويسخرون من تنظيم داعش. وأفادت منظمة محلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان أنه في 7 أبريل/نيسان، اعتقلت الشرطة يونان بتهمة ازدراء الإسلام، وغادرت أسرة يونان المباشرة القرية بعد فترة وجيزة من اعتقاله، بسبب الخوف من الانتقام، بحسب تقارير. في 10 أبريل/نيسان، قام السكان المسلمون من الناصرية بمظاهرة احتجاجاً على الفيديو، ورموا الحجارة على منازل يملكها مسيحيون، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. وفي اليوم نفسه، اعتقلت الشرطة المحلية الطلاب الأربعة (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عاماً) الذين قيل بأنهم تشاركوا في وضع الفيديو، وذكر بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أن الاعتقال كان محاولة من جانب الشرطة لتهديئة المحتجين المسلمين. وعقد رئيس بلدية الناصرية جلسة صلح في 17 أبريل/نيسان، حيث اتفق زعماء مسيحيون ومسلمون محليون ومسؤولون أمنيون على أنه يجب طرد يونان من الناصرية ويجب ألا يسمح لعائلته بالعودة، وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان المحلية. وخلال الجلسة، أصدر رجال دين مسيحيون محليون أيضاً اعتذاراً رسمياً عن الفيديو. تم إطلاق سراح يونان والطلاب الأربعة بكفالة مقدارها 10,000 جنيه مصري (1277 دولار) لكل منهم في 14 و 27 مايو/أيار، على التوالي. وعند الإفراج عنه، غادر يونان الناصرية. وأحالت النيابة العامة القضية إلى محكمة جناح بني مزار والتي حكمت في 31 ديسمبر/كانون الأول على يونان بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وغرامة مقدارها 200 جنيه مصري (24 دولار) لازدراء الدين. وكانت محاكمة الطلاب الأربعة بنفس التهمة لا تزال مستمرة بحلول نهاية هذا العام، وفقاً لمحاميهم.

ألقت الشرطة القبض على الطالب ماهر فايز الذي يبلغ من العمر 18 عاماً من قرية ميانة، بني سويف، في 13 مايو/أيار، لازدراء الإسلام عن طريق منشور نشره على الفيسبوك، وفقاً لوسيلة إعلام مسيحية محلية بارزة. وبعد إلقاء القبض عليه، قام قروي مصري بطباعة وتوزيع منشور فايز، ودعا علناً للعنف ضد فايز، وفقاً لوسيلة الإعلام. وخلال التحقيق اللاحق، نفى فايز أنه نشر ذلك المنشور، وقال أنه قد تم اختراق حسابه. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر المتزايد وردع العنف عقدت الحكومة المحلية والزعماء الدينيون جلسة في مركز شرطة ميانة حيث اتفق المشاركون على أنه يتعين على أسرة فايز مغادرة القرية، وهو ما فعلته. في 4 يونيو/حزيران، عقد القادة المحليون جلسة مصالحة ثانية حيث ألغوا قرارهم السابق ووافقوا على أن

EGYPT

أسرة فايز يمكن أن تعود إلى ميانا، وهو ما فعلته في نفس اليوم. ووفقاً للصحافة، أمرت نيابة بني سويف بإخلاء سبيل فايز في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، بعد ستة أشهر من اعتقاله، وهي فترة الاحتجاز القصوى السابقة لمحاكمة الجرح.

في مايو/أيار رفع أحد السكان المسلمين في كفر درويش بمحافظة بني سويف، شكوى قانونية ضد أيمن توفيق، وهو مواطن مصري مسيحي مقيم في الأردن وله روابط عائلية في كفر درويش، متهما إياه بازدياء الإسلام، بعد أن نشر توفيق مقالاً على الفيسبوك، حيث قال بعض المسلمين إنه كان مسيئاً للنبي محمد. واندلع العنف بين السكان المسيحيين والمسلمين بعد تقديم الشكوى، وفقاً لمنظمة محلية لحقوق الإنسان. وعقد شيوخ القرية المحليون والزعماء الدينيون المسلمون والمسيحيون جلسة مصالحة في 22 مايو/أيار حيث اتفق المشاركون على أنه يتعين على أسرة توفيق دفع غرامة قدرها 50,000 جنيه مصري (6390 دولار). ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، في 24 مايو/أيار، أسفرت جلسة صلح ثانية عن طرد أسرة توفيق المباشرة. في اليوم التالي، وفقاً لإحدى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، ألقى بعض القرويين المسلمين بالحجارة والزجاجات الحارقة على منازل يملكها مسيحيون. وفي جلسة مصالحة لاحقة عقدت في 27 مايو/أيار، تقرر أنه يتعين أيضاً طرد أسرة توفيق الممتدة. بعد ثلاثة أسابيع، أعلن محافظ بني سويف ورئيس بلدية كفر درويش أنه ينبغي أن يسمح لعائلة توفيق بالعودة وأن الحكومة المحلية ستشرف على العودة، وتفتح تحقيقاً في الحادث، وتقدم تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالمتلكات المسيحية، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. ووفقاً لمجموعة محلية معنية بحقوق الإنسان، فإن الغضب الشعبي العارم ضد تهجير العائلة ضغط على القيادة المحلية لإلغاء قرار التهجير. عادت عائلة توفيق إلى كفر درويش يوم 3 يونيو/حزيران. ومع ذلك، ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية لم يصرف أي تعويض للأسر بحلول نهاية العام ولم يجر أي تحقيق في الاعتداءات على ممتلكات المسيحيين. وبقي التحقيق القانوني في قضية الأزدياء ضد توفيق مستمراً.

في 31 مايو/أيار حكمت إحدى محاكم جناح القاهرة القديمة في القاهرة على المضيف التلفزيوني إسلام البحيري بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة ازدياء الأديان. وبناء على الاستئناف المقدم في 28 ديسمبر/كانون الأول خفضت محكمة استئناف جناح الجمالية الحكم إلى سنة واحدة. وكان الادعاء قد رفع دعوى البحيري بعد تقدم أحد المحامين بشكوى تتهمه بازدياء الإسلام بسبب نقده للنصوص الإسلامية التي قال أن لها صلات بالعنف، بما في ذلك بعض الأحاديث، في برنامج "مع الإسلام"، الذي بثته قناة "القاهرة والناس" الفضائية. ووفقاً لتقارير صحفية، تم تقديم ما يقرب من 50 شكوى قانونية إضافية ضد البحيري، بما في ذلك من قبل وزارة الأوقاف والأزهر. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المنطقة الإعلامية الحرة، وهي الوكالة الحكومية المعنية بالفتنات الفضائية، تحذيراً لفضائية

EGYPT

"القاهرة والناس" بعد تلقيها شكوى من الأزهر. في بيان صادر بتاريخ 24 أبريل/نيسان أعلنت القناة الفضائية إنهاءها لبرنامج البحيري، وذكرت أنها اتخذت ذلك الإجراء استجابة للإمام الأكبر شيخ الأزهر و "احتراما لشريحة كبيرة من الشعب المصري."

ولم ترفع النيابة العامة دعوى ضد بيشوي أرميا بولس، الذي تحول عن الإسلام إلى المسيحية والمعروف سابقا باسم محمد حجازي، ولكنها أمرت مرارا وتكرارا بإبقائه في الحبس بانتظار المحاكمة بناء على اتهامات بأنه ازدري الإسلام في ندوة عقدت في عام 2009. ووفقا لمحاميه، فقد كان بولس محتجزا بشكل غير قانوني، بعد أن تجاوزت فترة الاحتجاز القصوى السابقة للمحاكمة والمحددة بستة أشهر. وحكم على بولس في البداية لمدة خمس سنوات في السجن في عام 2013 لـ "تصوير المظاهرات بشكل غير قانوني لإثارة الرأي العام الدولي ضد مصر". في 2014 ديسمبر/ كانون الأول، قبلت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الخاصة ببولس بخصوص الحكم الصادر ضده بتهمة التصوير غير المشروع وخففت الحكم إلى سنة واحدة. خلال عملية الاستئناف، أفرج عن بولس بأمر من محكمة الاستئناف في يوليو/تموز 2014 بانتظار صدور قرار بشأن الاستئناف. وفور الإفراج عن بولس، أعادت الشرطة اعتقاله على الفور بناء على اتهامات تتعلق بإزدراء الإسلام في عام 2009. يوم 12 مايو/أيار، نشرت الصحف بيانا من محامي بولس بأنه تعرض للضرب الجسدي والشتائم من قبل مسؤولي السجن بسبب اعتناقه المسيحية. كما أخبر المحامي الصحافة أيضاً بأن بولس حُرِم من الكتاب المقدس والنظارات الطبية. ووفقا لإحدى الجهات المدافعة عن حقوق الإنسان، فإن إعادة اعتقال بولس واستمرار احتجازه هو بسبب اعتناقه للمسيحية. وعُرف بولس سابقا لمقاضاته وزارة الداخلية في عام 2007 لعدم السماح له بتغيير هويته الدينية القانونية من مسلم إلى مسيحي. وقد أصدرت المحكمة الإدارية حكماً في صالح وزارة الداخلية.

في 10 يوليو/تموز، أُلقي القبض في الإسكندرية على ثلاثة شبان مسيحيين، أحدهم عمره 16 عاماً بتهمة إزدراء الإسلام بعد أن قام أحد الثلاثة بتوزيع منشور يحتوي على مقتطفات من الموعظة على الجبل. ووفقا لجماعة محلية معنية بحقوق الإنسان وتقارير صحافية قام رجل مسلم باحتجاز أحد الشبان، واعتدى عليه جسدياً، وأقل عليه في مخزن لأكثر من ساعة، ثم اقتاده إلى مركز الشرطة. واتصل الشاب بصديقيه المسيحيين اللذين انضموا إليه في مركز الشرطة، حيث تم احتجازهما فيما بعد. ووفقا لتقارير صحفية، أُحيل الثلاثة إلى النيابة العامة للاشتباه بـ"ازدراءهم الأديان واستخدامهم لطرق جديدة للتبشير بين المسلمين". وفي 12 يوليو/تموز، أُطلق سراح الثلاثة بكفالة قدرها 10,000 جنيه مصري (1250 دولار) لكل منهم.

EGYPT

وقد حكمت محكمة جناح إدكو على الطالب كريم البنا البالغ من العمر 21 عاماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات لاذراء الأديان من خلال نشر منشورات على الفيسبوك يزعم بأنها تنتقد الإسلام. ووفقاً لمنظمة محلية لحقوق الإنسان، تم اعتقال البنا - الذي يقال بأنه ملحد - في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بعد أن حاول تقديم شكوى للشرطة ضد مجموعة من جيرانه لمضايقته بسبب معتقداته الشخصية. ثم اعتقلت الشرطة البنا بتهم كانت قد صدرت ضده في وقت سابق بسبب المنشورات، بحسب تقارير. ووفقاً لمنظمة حقوقية محلية، فقد شهد والد البنا ضده في المحكمة تحت ضغط من الأهل والأصدقاء. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش أن محامي البنا أستاذوا الحكم، وأفرجت المحكمة عنه بكفالة قدرها 1000 جنيه مصري (145 دولار). وظلت عملية الاستئناف الخاص بالبنا مستمرة بحلول نهاية العام. وكان اسم البنا قد نشر على الانترنت من قبل موقع البوابة الاخباري في عام 2014 باعتباره واحداً من عدد من الأشخاص الذين أعلنوا إحادهم على الفيسبوك، كجزء من حملة تدعو الملحدين للافصاح علناً عن معتقداتهم.

في 17 مايو/أيار، حكمت محكمة استئناف جناح طلخا الدقهلية على طبيب متقاعد لمدة ستة أشهر في السجن، وعلى اثنين آخرين لمدة خمس سنوات في السجن بتهمة اذراء الأديان و"الالتزام بالمذهب الشيعي"، وفقاً للصحافة. وحكم على الاثنين الأخيرين غيابياً وحصل على العقوبة القصوى بالسجن لمدة خمس سنوات. ووفقاً لتقارير صحفية، تقدمت النيابة العامة بالتهم بعد أن اعتقلت الشرطة اثنين من المتهمين الغائبين - وهما اللذان أفرج عنهما في وقت لاحق وحكم عليهما غيابياً - وقيل أنهما نقلتا 54 كتاباً و 100 من الأقراص المدمجة التي تحتوي على تعاليم شيعية للطبيب المتقاعد في عام 2013.

في 22 مارس/آذار، أيدت محكمة النقض حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات للداعية السلفي الشيخ أحمد عبد الله، المعروف أيضاً باسم الشيخ أبو إسلام، لحرق نسخة من الكتاب المقدس بعد تشجيع طفل على التبول عليه خلال احتجاجات خارج السفارة الأمريكية في عام 2012. وحكم على أبو إسلام أيضاً بالسجن لمدة ستة أشهر في قضية منفصلة بتهمة التشهير بالمسيحية على شاشة التلفزيون في عام 2014.

ومنعت الحكومة بشكل فعال بعض الممارسات الدينية وحرية التعبير من خلال استخدام إجراءات قانونية ذات دوافع سياسية، وفقاً لبعض الجماعات الدينية وحقوق الإنسان. احتجز ضباط من دائرة الرقابة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات فريد سمير، المدير التنفيذي لمكتب سات 7 مصر (سات 7 مصر هو فرع للمحطة التلفزيونية الفضائية المسيحية سات 7). وأطلق سراح سمير بعد عدة ساعات، لكنه واجه اتهامات تتعلق بتشغيل المحطة الفضائية دون الحصول على تصريح مناسب، وفقاً

EGYPT

لمكتب سات 7. كما صادر ضباط معدات ومواد سات 7 بعد تقديم مذكرة تفتيش، مما أوقف على نحو فعال البث المباشر للقناة من البلاد حتى نهاية العام.

في 14 يوليو/تموز، منعت وزارة الأوقاف الداعية الإسلامي المعروف محمد جبريل من قيادة الصلاة وإعطاء الدروس الدينية في المساجد، متهمة إياه بالتحريض والخطاب المتطرف. وقالت الوزارة في إعلانها عن الحظر أن جبريل انتهك تعليمات الوزارة "باستخدام العبادة لأغراض سياسية بطريقة تدعم الفكر المتطرف". ووفقاً للصحافة، قام جبريل بإمامة المصلين في 13 يوليو/تموز في جامع عمرو بن العاص، وقال: "حمانا الله من وسائل الإعلام الفاسدة، وجهل الحكام، والدعاة الذين يقودوننا إلى الضلال". ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، منعت سلطات المطار جبريل من السفر في 15 يوليو/تموز. وذكرت وسائل الإعلام أيضاً أن جبريل قدم شكوى في 25 يوليو/تموز وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول ورفعت محكمة إدارية الحظر على السفر، مشيرة في قرارها بأن حظر السفر يشكل انتهاكاً لحرية التنقل المكفولة دستورياً وأن الحظر فرض دون أمر قضائي.

في 6 مايو أيار، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي، وهي الجهة المسؤولة عن تسجيل المنظمات غير الحكومية، عن تشكيل لجنة مكلفة بالتحقيق في المنظمات غير الحكومية التي يُزعم ممارستها أو تشجيعها على ممارسة الشعائر الدينية الشيعية. يحظر قانون تنظيم المنظمات غير الحكومية إنشاء نقابات أو اتحادات لأغراض دينية. لم ترد تقارير تفيد بأن وزارة التضامن الاجتماعي أجرت تحقيقات مع منظمات غير حكومية يزعم بأنها تنتمي لطقوس دينية أخرى. في 19 مايو/أيار، داهمت الشرطة إحدى المنظمات غير الحكومية التي يديرها زعيم الطائفة الشيعية الطاهر الهاشمي، بعد ما تردد من تلقي معلومات من منظمات غير حكومية بأنه يعمل على الترويج للإسلام الشيعي والبث دون الحصول على الترخيص المناسب. وذكرت الصحف أن الشرطة صادرت كتباً تحرض على الكراهية ضد الإسلام السنّي وتحمل أفكاراً شيعية. أُلقت الشرطة القبض على الهاشمي واحتجزته لفترة وجيزة قبل الإفراج عنه في 20 مايو/أيار بكفالة قدرها 1000 جنيه مصري (128 دولار)، وفقاً لتقارير صحفية. وذكرت الصحف أيضاً أن النيابة العامة اتهمت الهاشمي بحيازة كتب غير مرخصة تروج للإسلام الشيعي. في 30 أبريل/نيسان، قام وكيل وزارة التضامن الاجتماعي في محافظة الشرقية بحل مجلس إدارة إحدى المدارس للمرحلة ما قبل الابتدائية للاشتباه بالترويج للإسلام الشيعي.

قامت الحكومة بمقاضاة وإدانة مرتكبي بعض الهجمات على الكنائس التي وقعت في أعقاب التفريق بالقوة للاعتصامات في القاهرة والجيزة بقيادة الإخوان المسلمين في عام 2013. وكان ما يقرب من 78 كنيسة وغيرها من الممتلكات المسيحية قد تعرضت لهجمات من قبل غوغاء يقودها إسلاميون. في 3 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة جنايات سوهاج على 26 متهما بالسجن مدى الحياة، وعلى 67

EGYPT

بالسجن 15 سنة وعلى 26 آخرين بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة إضرار النار في مبنى خدمات تابع لمطرانية الأقباط الأرثوذكس في سوهاج وكنيسة القديس جورج في سوهاج، وكذلك هجوم مسلح ضد الشرطة. في 29 أبريل/نيسان، حكمت محكمة جنايات الجيزة على 71 متهما بالسجن مدى الحياة لاقتحام وحرق كنيسة العذراء مريم في كرداسة، بالجيزة، وغيرها من الجرائم بما في ذلك الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية والشروع في القتل. كما حكمت المحكمة على اثنين من الأحداث بنفس التهم لمدة 10 سنوات في السجن وحكم غيابياً على اثنين وخمسين من المتهمين.

وأفاد أعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة رسمياً والذين استمروا في عقد اجتماعات أنهم تعرضوا للاعتقال والملاحقة القضائية بتهمة إلحاق الضرر بالترابط الاجتماعي أو ازدياد الأديان. لم تمنع الحكومة أعضاء الكنائس غير المعترف بها، مثل المورمون وشهود يهوه من العبادة الخاصة غير العلنية بأعداد قليلة. غير أن ممثلاً لأحد هذه المجموعات أفاد بزيادة المضايقات من قبل المسؤولين الحكوميين، في المقام الأول عن طريق المكالمات الهاتفية المتكررة والتهديدات المتزايدة. ووفقاً لرئيس طائفة شهود يهوه، لم يُسمح لهم بالتجمع لخدمات العبادة في مجموعات من أكثر من 30 شخصاً.

ومنعت الحكومة الممارسة الدينية في مواقع رئيسية فيما يتعلق ببعض الأعياد الدينية. وأغلقت وزارة الأوقاف ضريح الإمام الحسين لمدة ثلاثة أيام وهي الفترة المحيطة بإحياء ذكرى عاشوراء في أكتوبر/تشرين الأول. وشرح بيان للوزارة في 22 أكتوبر/تشرين الأول السبب من الإغلاق واصفاً الممارسة الشيعية بأنها "أكاذيب" و"لا علاقة لها بالإسلام". وفيما يتعلق بالإغلاق، وصف وكيل وزارة الأوقاف الشيخ محمد عبد الرزاق الممارسات الشيعية بأنها "هراء [مثل] لطم وجوههم وصدورهم والبكاء وغيرها من الأفعال التي تتعارض مع الدين".

للسنة الخامسة على التوالي، ألغت السلطات حجاً يهودياً سنوياً، بما في ذلك مشاركة العديد من المواطنين الإسرائيليين، إلى مزار الحاخام العالم يعقوب أبو حصيرة الذي يعود إلى القرن التاسع عشر. وجاء الإلغاء بعد قرار إداري صدر عن محكمة في ديسمبر/كانون الأول 2014، يقضي بحظر دائم لمهرجان أبو حصيرة. وقد بررت المحكمة قرارها بأن الإحتفال يعتبر "مخالفاً للنظام العام والمبادئ الأخلاقية" و"لا يتفق مع وقار وطهارة المواقع الدينية".

في 7 يناير/كانون الثاني عشية احتفال الكنيسة الأرثوذكسية بعيد الميلاد، زار الرئيس السيسي المصلين في كاتدرائية القديس مرقس، وهي الكاتدرائية القبطية الأرثوذكسية الرئيسية في البلاد،

EGYPT

ليصبح أول رئيس يقوم بذلك على الإطلاق، مراسلاً إشارة إيجابية عن التضامن الديني، وفقاً لزعماء دينيين وجماعات حقوقية. وقال السيسي خلال زيارته إن جميع المصريين متساوون.

في 1 يناير/كانون الثاني، في خطاب له في وزارة الأوقاف في ذكرى مولد النبي محمد، دعا الرئيس السيسي علماء البلاد والأئمة للاستغناء عن النصوص الإسلامية التي تقترن بالعنف وتشجيع تعاليم الإسلام السمحة كجزء من "تجديد الخطاب الديني".

وفي حدث آخر بمناسبة ذكرى مولد النبي محمد في 22 ديسمبر/كانون الأول، طلب الرئيس السيسي من علماء الأزهر دحض "الأفكار الخبيثة والتفسير المنحرف"، والتعليم "بأن التسامح لا يتعارض مع الدين [الإسلام] وقبول الآخر لا يتعارض مع الإيمان" الذي تستفيد منه البشرية جمعاء. وقال الرئيس أيضاً إنه يجب أن يكون لكل واحد حرية اختيار الدين والمعتقد الذي يريد اتباعه دون خوف: "هل نحن أوصياء على عقول الناس أو خياراتهم؟ لا لسنا أوصياء، لا سيما في المسائل الدينية".

في ديسمبر/كانون الأول أعلنت الجريدة الرسمية أنه ابتداءً من 1 يناير/كانون الثاني 2016 سيتم دفع 1000 جنيه مصري (128 دولار) شهرياً للأئمة الذين يقدمون خطباً تلبي تعليمات وزارة الأوقاف. في حين قال مسؤولون في وزارة الأوقاف إن هذه الخطوة من شأنها أن تساعد الأئمة في التركيز على المعركة ضد التطرف العنيف، انتقدت من قبل مجموعة حقوق الإنسان كجزء من محاولة لاحتكار الخطاب الإسلامي.

ولا زالت الحكومة تحظر استيراد وبيع المطبوعات الخاصة بالشريعة وشهود يهوه.

في 26 سبتمبر/كانون الأول، أعلن منتدى الشرق الأوسط للحريات أن الأزهر ومسؤولي وزارة الأوقاف قد توقفوا بالفعل عن توزيع كتاب كان المنتدى قد نشره في مارس/آذار حول "إزدراء الدين في مصر". الكتاب "إزدراء الأديان في مصر" هو من تأليف المحامي حمدي الأسيوطي والناشط مجدي خليل المدافعين عن الحرية الدينية منذ فترة طويلة. وفي منشور على الفيسبوك، ذكر المنتدى أن مسؤولين من كلا المؤسستين حذرا المكاتب من بيع الكتاب لأن الكتاب "أهان الإسلام". وأضاف المنتدى أنه سحب الكتاب في وقت لاحق استجابة لطلب مكتبة بيع الكتب. ووصف المنتدى تصرفات المسؤولين بأنها "انتهاك صارخ لحرية الفكر والتعبير والصحافة". وفي مقابلة في 4 أكتوبر/تشرين الأول، نفى وزير الثقافة حلمي النمنم أنه تم سحب الكتاب بناء على إجراء الأزهر ووزارة الأوقاف، وقال إن السبب من ذلك هو النقص في المبيعات.

EGYPT

أكمل الجيش إعادة ترميم 26 من 78 من الكنائس والمباني المسيحية الأخرى التي تعرضت لهجمات بعد الفض القسري للاعتصامات بقيادة جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة والجيزة في أغسطس/آب 2013، وفقا لممثل للمسيحيين يتولى دوراً قيادياً في عملية الترميم. وقال أيضاً إن المواطنين العاديين قاموا بترميم 23 مبنىً إضافياً. وكان ما مجموعه 29 مبنى في 24 موقعا بانتظار الترميم. في أغسطس/آب 2013، كانت الحكومة قد أعلنت أن الجيش سيعيد بناء الكنائس التي دمرت على نفقته.

في 2 يوليو/تموز، قيدت جامعة القاهرة الصلاة الإسلامية في الحرم الجامعي بمسجد واحد تحت إشراف وزارة الأوقاف. وصرح رئيس الجامعة جابر نصار للصحافة بأن القرار يهدف الى وقف "الفكر المتطرف في الحرم الجامعي"، والذي قال إنه انبثق من بعض المساجد الصغيرة، أو زوايا الصلاة، في الحرم الجامعي.

واستجابة لدعوة الرئيس السيسي التي أطلقها في 1 يناير/كانون الثاني من أجل "ثورة دينية" لمكافحة التطرف. شكل رئيس الوزراء آنذاك ابراهيم محلب لجنة لتطوير المناهج الدراسية، ترأسها هو شخصيا في 4 مارس/آذار. ومن بين أعضاء اللجنة مفتي الجمهورية ووزراء التربية والتعليم، والتعليم العالي، والأوقاف، ورئيس قطاع المعاهد الأزهرية. في 18 مارس/آذار، وفقا لتوصيات اللجنة، بدأت وزارة التربية والتعليم إزالة نصوص من المناهج الدراسية الابتدائية والمتوسطة والتي يقال بأنها "تعرض على العنف والتطرف"، بما في ذلك فقرات عن الحاكم المسلم صلاح الدين الأيوبي الذي واجه الصليبيين، وفقرات أخرى عن عقبة بن نافع، وهو قائد عربي من القرن السابع بدأ الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا. ووفقا لعدة رجال مسيحيين، فقد أزيلت معظم هذه النصوص من المقررات الدراسية المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم اعتبارا من بداية العام الدراسي 2015-2016. ولاحظوا، مع ذلك، أن بعض المدرسين في المدارس العامة ظلوا يشيرون إلى هذه النصوص في الممارسة العملية. وفي مقابلة في يونيو/حزيران، صرح وكيل الأزهر عباس شومان أن الأزهر قد أكمل تحديث مناهجه الدراسية، مؤكدا أن التغييرات من شأنها أن تنعكس في كتب الأزهر المدرسية المستخدمة في العام الدراسي 2016-2017.

وقامت الحكومة بتغيير الدين الرسمي للقصر إلى الإسلام كلما تحول أحد الوالدين على الأقل إلى الإسلام، بغض النظر عما إذا كان أحد الوالدين المشار إليه هو المتكفل بالحضانة، وفقا لمحامي الحرية الدينية. وفي الحالات التي تكون الأم هي التي قد تحولت، انتهكت الحكومة القانون في القيام بذلك، حيث أن القانون يتطلب موافقة الوصي القانوني للقاصر قبل تغيير سجلاته أو سجلاتها، كما أن القانون يعطي الوصاية للأب، وفقا للمحامي نفسه. واضطر بعض الأطفال الذين تم تحديدهم كمسلمين من الناحية القانونية ولكنهم حددوا أنفسهم كمسيحيين وعاشوا في منازل مسيحية لحضور الدروس

EGYPT

الدينية للطلاب المسلمين، والتي تنطوي على حفظ وتلاوة النصوص الإسلامية، ضمن أنشطة إسلامية أخرى إلزامية تنتهك ضمائرهم، وفقاً لممثلين عن المسيحيين. وذكروا أيضاً أن هؤلاء الأطفال لا يمكن قبولهم في دار أيتام مسيحية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن بمقدور الأطفال، الذين تم تحديدهم كمسلمين من الناحية القانونية، إنما نشأوا في منازل مسيحية، اختيار الدين الذي يرغبون في الانتماء إليه قانوناً عند بلوغهم سن الرشد.

ميزت الحكومة ضد الأقليات الدينية في مجال التوظيف في القطاع العام وفي تعيينات الوظائف الإدارية في الجامعات الحكومية، وفقاً لمصادر أكاديمية. وأفادت المصادر أيضاً أنه لم يشغل أي مسيحي منصب رئيس جامعة في جامعات البلاد الـ17، ولم يشغل منصب عميد أو وكيل كلية في نظام الجامعات العامة سوى عدد قليل من المسيحيين. ولا يسمح إلا للمسلمين وحدهم بالدراسة في جامعة الأزهر، وهي مؤسسة تمويلها الحكومة. إضافة إلى ذلك، منعت الحكومة غير المسلمين من العمل في برامج التدريب التي تقدم لمدرسي اللغة العربية في الجامعات الحكومية، لأن المناهج تشتمل على دراسة القرآن.

كان العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان 596، منهم 568 منتخبون، بما في ذلك 120 تم اختيارهم عن طريق قوائم ائتلاف أو قوائم حزبية، و 28 تم تعيينهم من قبل الرئيس السيسي. تم انتخاب ستة وثلاثين مسيحياً للبرلمان، وتم تعيين اثنين.

في 13 مايو/أيار تم إجراء مقابلة هاتفية مع رئيس جامعة القاهرة جابر نصار على قناة "أون تي في" حيث قال بعدم وجود أعضاء مسيحيين في هيئة التدريس في قسم أمراض النساء والتوليد. واعترف نصار أنه في حين لم يكن هناك قانون يمنع تعيين المسيحيين في القسم، فربما كان [عدم التعيين] جزءاً من ثقافة القسم". وجاءت تصريحات نصار رداً على افتتاحية نشرت في نفس اليوم من قبل الكاتب والطبيب خالد منتصر، الذي انتقد عدم وجود مدرسين مسيحيين في قسمي التوليد وأمراض النساء في كافة أنحاء البلاد بسبب ما يعتبر بأنها تقاليد تمييزية غير معلنة بين أعضاء هيئة التدريس.

ولا زال المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام ثم عادوا إلى المسيحية غير قادرين على تعديل بطاقات هويتهم بحيث تبين الدين الذي اختاروه لأنفسهم، وفقاً لمرسوم صادر عن وزارة الداخلية بناءً على أمر من المحكمة. غير أن بعض المسيحيين ذكروا أنهم يواجهون صعوبة أو تأخيرات طويلة في الحصول على الأوراق اللازمة لإتمام الإجراءات، والتي بحسب ما ذكر محام بارز كانت نتيجة لضغط الحكومة على السلطات الكنسية.

EGYPT

كما أبدى مسؤولون حكوميون أحيانا ملاحظات تحط من قدر الأقليات الدينية. في 15 فبراير/شباط، قال وزير الأوقاف محمد مختار جمعة إن "أعداء الدين والوطن يغذون التطرف والإلحاد"، و "الطوائف المخربة" مثل البهائية والإسماعيلية. وقال جمعة أيضا إن البهائيين كان لهم "علاقات وثيقة مع الصهاينة" وعقدت وزارته دورات تدريبية لنشر الوعي "حول مخاطر هذه الأفكار على الدين والأمن القومي". في 15 مارس/آذار، ساوى الوزير بين الإلحاد والإرهاب، وقال إن كليهما تم الترويج له من قبل "قوى خفية" بهدف تدمير الجيش والاقتصاد والهيكل الفكرية للمجتمعات العربية. في ديسمبر/كانون الأول، أعلن الأزهر في بيان له أنه اعترض على نشر المذهب الشيعي في البلاد، واعتبره "تدخلا سياسياً في بلد سني".

وفشلت الحكومة بشكل عام في اتخاذ إجراءات ضد، أو التنديد بتصريحات معادية للسامية والتي ظهرت في كل وسائل الإعلام المملوكة للحكومة والقطاع الخاص. على سبيل المثال، في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، قالت مضيعة قناة الحياة الفضائية إيمان عز الدين إن أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم داعش، شخص يهودي. في 27 أكتوبر/تشرين الأول، قال مضيف قناة الرحمة الفضائية محمد خالد "إن تاريخ اليهود أسود منذ فجر التاريخ. فقد أحرقهم نبوخذ نصر، وأحرقهم الصليبيون، وحتى هتلر والنازية أحرقوهم". ثم سأل أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة يسري أحمد زيدان الذي أجرى المقابلة معه، ما إذا "كان الحرق هو الحل الوحيد لليهود"، فرد زيدان "هكذا يبدو".

أثناء الانتخابات البرلمانية، وفي مؤتمر عقد في نوفمبر/تشرين الثاني، قال عضو قيادي في ائتلاف انتخابي بارز إن عضوا في التحالف المناوئ ينتمي إلى الطائفة الشيعية في الإسلام، وخاطب الحضور متساءلاً "هل نريد أن نسمح بوجود الشيعة في البرلمان؟"

وتساهلت الحكومة عموماً مع الأجانب الناشطين في مجال الدين بشرط عدم قيامهم بالتبشير في أوساط المسلمين. وأفادت مصادر أن الأقليات غير المسلمة والأجانب الناشطين في مجال الدين امتنعوا عموماً عن أعمال التبشير لتجنب المخاطرة بعقوبات قانونية وتداعيات خارج نطاق القانون من السلطات والإسلاميين المحليين.

شاركت الحكومة في بعض الأحيان، أو فشلت في ملاحقة المسؤولين عن تدنيس الممتلكات الدينية. في 3 أبريل/نيسان، دخل عناصر من قوات الأمن وخربوا بيت القديس يوسف البار، والعقارات التي تملكها مطرانية مغاغة والعدوة، قائلين إن الموقع لم يتوفر على رخصة بناء، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان المحلية. وأصدرت المطرانية بيانا قالت فيه إنها حصلت على التصاريح اللازمة.

EGYPT

بعد قطع رؤوس 20 من الأقباط المصريين في ليبيا على يد إحدى الجماعات الموالية لتنظيم داعش، وافق الرئيس السيسي على بناء كنيسة تكريماً لهم بتمويل من الدولة، وأعلن الحداد الوطني لمدة سبعة أيام، واعتبرهم "شهداء"، مما يخول كل أسرة من أسرهم تلقي 100,000 جنيه مصري (12,700 دولار) وراتب شهري قدره 1500 جنيه (192 دولار). ووعده "القصاص من القتل" وبعد ذلك شنت مصر ضربات جوية ضد تنظيم داعش في ليبيا. ووفقاً لناشط في مجال حقوق الإنسان، كان رد الفعل ذلك بعكس الأفكار التي تعتنقها الجماعات الإسلامية المتشددة في البلاد، والتي تعتبر أنه لا ينبغي قتل مسلمين انتقاماً لقتل مسيحيين. وقد بعث الرئيس السيسي عدداً من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء إبراهيم محلب ووزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم، لزيارة أسر الضحايا. وأعلنت السلطات أنه سيتم تسمية شوارع بأسماء بعض الضحايا.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

استمرت أعمال العنف الطائفي المميّنة خلال العام، وتضمنت مقتل امرأة اعتنقت المسيحية على يد أسرتها المسلمة، واستهداف المسيحيين في شمال سيناء على أساس الهوية الدينية. وظل بناء الكنائس يواجه مقاومة مجتمعية، بما في ذلك أعمال عنف. ووقع مثل هذا العنف فيما يتعلق ببناء كنيسة جديدة بموافقة الرئيس السيسي في العور، وهي القرية التي جاء منها معظم الأقباط المصريين العشرين الذين قتلوا في ليبيا في فبراير/شباط. وفي كثير من الحالات، واجه الأفراد الذين اتهموا بازدراء الدين عنفاً مجتمعياً أو تهديدات بالعنف، وفقاً لزعماء مسيحيين. وشملت التصرفات المعادية للسامية تدنيس مقبرة يهودية. وازداد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام ضد الشيعة، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان، واعتمدت بعض الجماعات السلفية خطاباً يستهدف المسيحيين واليهود والمسلمين الشيعة، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

ووفقاً لتقارير صحفية، في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، أقدم أعمام وأبناء عمومة مسلمون على قتل امرأة تبلغ من العمر 26 عاماً لاعتناقها المسيحية وزواجها من رجل مسيحي. كما أفادت تقارير صحفية أن والدها، الذي كان قد حاول حمايتها من أعمامها وأبناء عمومتها أبلغ الشرطة بأنهم قتلوها. وبدأت النيابة العامة وضباط الشرطة تحقيقاً في الحادث. بعد عملية القتل، ذكرت الصحف أن مسؤولين أمنيين كبار، وعائلة الضحية، عقدوا جلسة مصالحة مع عائلة زوجها المسيحية لتجنب المزيد من العنف الطائفي في القرية. ويقال إن أسرة الضحية المسلمة طالبت أسرة الزوج المسيحية بالخروج من القرية. وكانت النتيجة غير واضحة بحلول نهاية العام.

EGYPT

وزعم أن اثنين من المجندين المسيحيين في أوائل العشرينات انتحرا أثناء أدائهما لواجبهما في 24 يونيو/حزيران و 20 نوفمبر/تشرين الثاني. ووفقاً لتقارير الطب الشرعي الرسمية، لقي أحد المجندين حتفه بعدة طلقات نارية متعددة، وشنق الآخر نفسه. ورفضت أسرتا المجندين علناً التحقيقات التي أجريت من قبل الجيش، وقالتا إن أفراد أسرتهما قتلا، وتعتقد الأسرتان بأن هوية المجندين الدينية هي التي تسببت بقتلهما. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت وسيلة إعلام مسيحية بأن مجنداً مسيحياً ثالثاً قتل على يد زميله المسلم في 23 أغسطس/آب، بعد أن أدى نقاش ديني لخلاف بينهما. واعترف المجند المسلم بالقتل، وأمرت النيابة العامة باعتقاله.

تم استهداف المسيحيين في شمال سيناء على وجه التحديد بأعمال عنف، وتلقوا بانتظام تهديدات لمغادرة المنطقة أو التعرض للقتل على أساس هويتهم الدينية، وفقاً لجماعة معنية بالدفاع عن حقوق المسيحيين متواجدة في المنطقة. كما قتل رجلان مسيحيان في العريش، واحد في 30 يناير/كانون الثاني والآخر في 23 فبراير/شباط، وفقاً لجماعة معنية بالدفاع عن الحقوق. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن قتل الرجل الثاني. رفعت أسر الضحايا شكاوى للجهات المحلية المعنية بإنفاذ القانون، ولكن لم يتم إجراء أية اعتقالات. وغادرت ما مجموعه 27 عائلة مسيحية العريش خوفاً من مزيد من الهجمات كرد مباشر على عمليات القتل في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، وفقاً لجماعة معنية بالدفاع عن الحقوق. وأفيد بأن مسلحين ملثمين اقتحموا وأحرقوا منزل مواطن مسيحي بشكل كامل في العريش في 12 فبراير/شباط.

وذكر خالد الشبراوي، وهو عالم صوفي أنه وفقاً لأحكام الشريعة فمن الجائز قتل المضيف التلفزيوني اسلام البحيري، الذي اتهم بازدراء الإسلام، لأنه أساء لرموز الإسلام. وقدمت شخصيات سلفية أيضاً شكاوى ضد البحيري، بما في ذلك نائب رئيس الدعوة السلفية ياسر برهامي. ورفض الأزهر ووزارة الأوقاف تصريحات الشبراوي. وفي بيان لها، أكدت الوزارة أن القضاء وحده لديه السلطة لإصدار أحكام الإعدام. وبعد الشجب والاحتجاج، تنصل الشبراوي من تعليقاته.

في قرية العور بالمنيا، في 27 مارس/آذار، احتج عشرات من القرويين على بناء كنيسة جديدة تكريماً للمسيحيين المصريين الذين قطعت رؤوسهم على يد مسلحي تنظيم داعش في ليبيا في فبراير/شباط. وكان الرئيس السيسي قد وافق على بناء الكنيسة، استجابة لدعوات من شخصيات من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وأفاد أحد رجال الدين الأقباط الأرثوذكس من المنطقة أن المحتجين حاصروا الكنيسة الحالية في القرية وبداخلها القس وبعض أفراد عائلته. ووفقاً لجماعة بارزة معنية بحقوق الإنسان، كان المتظاهرون مسلحين، وألقوا زجاجات مولوتوف على الكنيسة، وأضرموا النار في سيارة يملكها مسيحيون. وأفادت تقارير صحافية أن المتظاهرين ألقوا أيضاً الطوب على منزل أحد الضحايا

EGYPT

المسيحيين. وعقد محافظ المنيا صلاح الدين زيادة جلسات مصالحة في 28 و 29 مارس/آذار حضرها كبار مسؤولي وزارة الداخلية، وممثلين عن مسيحيي العور والجماعات الإسلامية، ورجال دين محليين. وأسفرت جلسات المصالحة عن قرار يقضي ببناء الكنيسة بالقرب من الطرف الشرقي من القرية بدلاً من الموقع المقترح. وفي 1 أبريل/نيسان، دشن زيادة بناء الكنيسة. وبعد جلسة المصالحة، سحب القرويون المسيحيون الشكاوى ضد سبعة من المتظاهرين المسلمين الذين ألقى القبض عليهم في أعقاب المظاهرات. وقد أفرج لاحقاً عن المشتبه بهم.

خلال جلسة مصالحة في 3 مارس/آذار، قال قرويون مسلمون من قرية الجلاء لزملائهم السكان المسيحيين إنه إذا كانوا يرغبون في هدم وإعادة بناء كنيستهم المتداعية والتي تبلغ مساحتها 60 متر مربع (650 قدم مربع) سيتعين عليهم إعادة بنائها من طابق واحد فقط وبدون صليب خارجها، أو قبة، أو برج للجرس، وبدون باب يفتح على الشارع الرئيسي، وفقاً لإحدى جماعات حقوق الإنسان. وذكروا أيضاً أنه إذا انهارت الكنيسة الجديدة أو أحرقت، فلا يجوز إعادة بنائها. وقال المسيحيون في القرية إنهم كانوا قد حصلوا على التصاريح اللازمة للهدم وإعادة البناء، وتوسيع كنيستهم إلى 450 متر مربع (4800 قدم مربع) لخدمة ما يقرب من 1700 من السكان المسيحيين. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان، نجمت شروط القرويين المسلمين عن عقد جلسة صلح مع بعض سكان القرية المسيحيين، لم يحضرها عناصر من الشرطة أو رجال دين. وقد وافق القرويون المسيحيون على معظم الشروط المنصوص عليها في هذه الجلسة، وبنيت كنيسة في نهاية المطاف من دون صليب خارجي أو برج للجرس، ولكن كان لها باب يفتح على الشارع الرئيسي وكانت مؤلفة من عدة طوابق.

في 10 ديسمبر/كانون الأول، هاجمت مجموعة من أكثر من 400 شاب مسلم كنيسة قبطية أرثوذكسية في قرية سواده في محافظة المنيا، وفقاً لموقع إخباري مسيحي. قبل الهجوم بوقت قصير، طلب عمدة القرية من أحد قادة المجتمع المسيحي المحلي وقف بناء الكنيسة، التي كانت قد تم الحصول على تراخيص بشأنها في أبريل/نيسان. خلال الهجوم، دمر الشبان محتويات الكنيسة وأصابوا عمال البناء بجروح. وبعد أن قام العمدة بتفريق الشبان والعمال، أغلقت الشرطة الكنيسة، وفقاً لموقع أخبار مسيحي.

ووردت تقارير عن زيادة في سرقات الأراضي المملوكة لمسيحيين، وخاصة في صعيد مصر، وفقاً لإحدى منظمات حقوق الإنسان.

EGYPT

وظل التمييز في التوظيف الخاص منتشرًا على نطاق واسع، وفقا لمصادر داخل جماعات حقوق الإنسان والجماعات الدينية.

وواصلت الجماعات الإسلامية استخدام خطاب تمييزي أو مفعم بالكراهية ضد المسيحيين. في بيان صادر عن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية سيناء، في 26 أبريل/نيسان، هدد التنظيم صراحة باستخدام العنف ضد المسيحيين في شمال سيناء لدعم المسيحيين المزعوم للحكومة ولـ "عدم دفع الجزية (ضريبة الرؤوس المفروضة على غير المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي) للمجاهدين في ولاية سيناء". ويقال أن كاتباً ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين نشر كتاباً على الانترنت بعنوان "فقه المقاومة الشعبية للانقلاب" وقال إن بعض المسيحيين "حاصروا المساجد وقتلوا المصلين، واعتقلوا حرائر النساء"، وذكر أن مثل هذه التصرفات يجب أن تعاقب وفقاً للشريعة. وذكر الكاتب أيضاً، "كل من يتبين أنه... نزع النقاب عن امرأة مسلمة، أو حرق مسجداً، أو حاصره، فيجب أن يقتل دون دية أو كرامة." أدانت دار الإفتاء، وهي مؤسسة الدراسات القانونية الإسلامية في البلاد، الكتاب في 24 أغسطس/آب، بعد يومين من نشره. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمجلس الأطلسي، روجت قنوات إسلامية لخطاب الكراهية تجاه المسيحيين، قائلة في معظم الأحيان إن الكنيسة كانت تشن حرباً ضد الإسلام، في محاولة لتحويل المسلمين عن دينهم، أو تهدف إلى إنشاء دولة مسيحية.

وأحياناً وافق بعض ضيوف البرامج التلفزيونية على قتل المواطنين اليهود وفشلوا في التفرقة بين اليهود ومؤيدي السياسات الإسرائيلية في النشرات التي تنتقد تلك السياسات. وكانت وسائل الإعلام الخاصة التابعة للسلفيين تتضمن أحياناً برامج معادية للسامية تمجد محرقة اليهود أو تنفي وقوعها، بما في ذلك مقابلات مع أكاديميين وشيوخ. ووردت أنباء عن أئمة يستخدمون خطاباً معادياً للسامية في خطبهم، بما في ذلك مزاعم بأن اليهود هم المسؤولون عن "الدم المسفوح" للفلسطينيين المسلمين.

وفي تصريحات للصحافة في أكتوبر/تشرين الأول، لاحظت منظمات حقوقية محلية ارتفاعاً في نبرة خطاب الكراهية ضد المسلمين الشيعة منذ منتصف عام 2014. وذكرت وسيلة الإعلام "المونيتور" في مايو/أيار أن وسائل الإعلام كثيراً ما تصور الشيعة على أنهم جواسيس لإيران.

ونشر ممثلو بعض الجماعات السلفية، بما في ذلك ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصاحب والآل وائتلاف أحفاد الصحابة وآل بيت النبي، تصريحات تحط من قدر المسلمين الشيعة. وقال المؤسس السابق للائتلاف أن لجنة من انتلافه "رصدت" الشيعة خارج مسجد الحسين بمناسبة عاشوراء، من أجل "منع" ممارساتهم الدينية داخل [المسجد].

EGYPT

وفي منشور على الفيسبوك في 6 مارس/آذار، ذكرت رئيسة الجالية اليهودية في القاهرة ماجدة هارون أن مراقبين دنسوا مقابر عائلتها في المقبرة اليهودية في البساتين جنوب القاهرة في 5 مارس/آذار. وقالت هارون إنها أثناء زيارتها للقبور رددت مجموعة من المراقبين مراراً وتكراراً، "قبور اليهود، أبناء العاهرات" ثم تبولوا على القبور.

وكانت هناك شكاوى من الجمهور حول المطاعم الخاصة أو المنتجات التي تحظر على النساء اللاتي يرتدين الحجاب الإسلامي من الدخول، أو من استخدام الشاطئ أو حوض السباحة. وفي تصريحات للصحافة في نوفمبر/تشرين الثاني قالت امرأة محجبة إنها مُنعت من استخدام حوض السباحة في الهواء الطلق في ملابس سباحة تغطي جسدها وشعرها في عين السخنة، بالسويس، وقالت إن المنتجع الراقى قد منعها من استخدام حوض السباحة لأنه يريد الحفاظ على صورة معينة، وينظر إلى الحجاب بأنه "ليس أنيقاً". وأفادت تقارير أيضاً أن الحانات والمطاعم تقضي بمنع دخول النساء اللاتي يرتدين الحجاب أو النقاب. وفي مقابلة في يوليو/تموز، نفى وزير السياحة آنذاك خالد عباس رامي أن الوزارة أقرت هذا الحظر، وذكر ان الوزارة ستغلق أي مرفق يفرض حظراً على النساء المحجبات.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

أثار مسؤولون من كل مستويات الحكومة الأمريكية، بما في ذلك وزير الخارجية والسفير ومسؤولون آخرون من وزارة الخارجية ومن السفارة، بواعث القلق المتعلقة بالحرية الدينية مع الحكومة. وشملت هذه الحالات فشل الحكومة في محاسبة مرتكبي العنف الطائفي، وزيادة عدد الملاحقات القضائية للأفراد المدانين بتهمة التشهير الديني؛ والمشاركة في جلسات المصالحة، التي يعتقد على نطاق واسع بأنها غير عادلة للتصدي للعنف الطائفي، والقيود المفروضة على الخطاب الديني باسم مكافحة التطرف العنيف، وحظر تحول المواطنين الذين ولدوا مسلمين.

وقال الرئيس أوباما في تصريحاته في قمة فبراير/شباط بشأن مكافحة التطرف العنيف إن ذبح المسيحيين المصريين في ليبيا صدم العالم. وخلال زيارته إلى شرم الشيخ لحضور مؤتمر التنمية الاقتصادية في مصر، أشار وزير الخارجية إلى الصدمة والحزن في ضوء "القتل البشع" للأقباط المصريين في ليبيا، وذكر أن مصر أقوى عندما يكون لكافة مواطنيها رأي وحصة في مستقبلها. في تصريحات له في غسطس/آب في القاهرة خلال الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ومصر، أكد وزير الخارجية الأمريكي على أهمية المرجعيات الدينية والتربويين والمواطنين في شجب المذاهب التي تدعو إلى الكراهية، واستعدادهم لبناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة.

EGYPT

وخلال زيارة للقاهرة قام بها السفير المتجول للحرية الدينية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني، أدلى السفير بتصريحات علنية تدعم الحرية الدينية، مشيراً إلى المخاوف الأمريكية المستمرة فيما يتعلق بحظر قانون العقوبات لإهانة الأديان، أو ما يسمى بقانون الازدراء، وشجع الحكومة على تأييد الحرية الدينية.

وأثار السفير ونائب رئيس البعثة بانتظام قضايا الحرية الدينية مع المحاورين في وزارة الخارجية ووزارات أخرى. وإذ أكد على أهمية التسامح الديني، فقد اجتمعاً أيضاً مع شخصيات دينية قيادية، بما في ذلك الإمام الأكبر شيخ الأزهر، ومفتي الجمهورية رئيس دار الإفتاء، وبابا الأقباط الأرثوذكس، وغيرهم من رجال الدين المسيحيين البارزين، وممثلين عن الجالية اليهودية، وممثلين عن الطائفة الشيعية.

واجتمع مسؤولو السفارة الآخرون بشكل منتظم مع مسؤولين في وحدة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية لمناقشة قضايا الحرية الدينية. وقد احتفظ المسؤولون في السفارة بحوار نشط مع قادة الطوائف اليهودية، والمسيحية، والإسلامية، وجماعات حقوق الإنسان، وغيرهم من الناشطين. كما ناقشوا الحرية الدينية مع مجموعة واسعة من الأفراد، بما في ذلك أكاديميون وكبار رجال الأعمال ومواطنون من خارج منطقة العاصمة. وتصدى مسؤولو السفارة بفعالية للمقالات المعادية للسامية التي تظهر في وسائل الإعلام، من خلال مناقشات مع رؤساء تحرير وصحفيين.

ودعمت السفارة مشاريع التنمية المجتمعية التي تهدف إلى تشجيع التسامح الديني. وأجرت السفارة برامج تبادل وقدمت دعماً مباشراً على هيئة منح لمشاريع بهدف التشجيع على التسامح في صفوف القادة الدينيين الشباب، وعلى التفاهم بين الأديان وعلى مشاركة الشباب المهمشين في الحياة المدنية والسياسية.